

**قواعد
في أسماء الله - تعالى -**

القاعدة الأولى:

أسماء الله تعالى كلها حسنى (١)

أي: بالغة في الحُسْنِ غايته، قال الله تعالى: "وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" [الأعراف: ١٨٠] ، وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديراً.

مثال ذلك: (الحي) اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تُسَبَقْ بعدم، ولا يلحقها زوال. الحياة المستزمنة لكامل الصفات من: العلم، والقدرة، والسمع، والبصر، وغيرها.

ومثال آخر: (العليم) اسم من أسماء الله، متضمن للعلم الكامل، الذي لم يُسَبَقْ بجهل، ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: "عَلَيْهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى" [طه: ٥٢] . العلم الواسع المحيط بكل شيء جملةً وتفصيلاً، سواء ما يتعلق بأفعاله، أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: "وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" [الأنعام: ٥٩] . "وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" [هود: ٦] ،

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١) ، منهاج السنة (٥/ ٤٠٩) ، بدائع الفوائد (١/ ٢٨٧) .

"يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ" [التغابن: ٤]

ومثال ثالث: (الرحمن) اسم من أسماء الله - تعالى -، متضمن للرحمة الكاملة، التي قال عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم "الله أرحم بعباده من هذه بولدها" (١) يعني: أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته، ومتضمن - أيضاً - للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: "وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ" [الأعراف: ١٥٦] ، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: "رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا" [غافر: ٧] .

والحُسْنُ في أسماء الله - تعالى - يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمالٌ فوق كمالٍ.

مثال ذلك: (العزیزُ الحكيم) فإن الله - تعالى - يجمع بينهما في القرآن كثيراً؛ فيكون كلُّ منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه، وهو العزة في العزيز، والحكْمُ والحِكْمَةُ في الحكيم، والجمع بينهما دالٌّ على كمالٍ آخر وهو أن عزته - تعالى - مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلماً وجوراً وسوء فعل، كما قد يكون من أعزّاء المخلوقين، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم، فيظلم ويجور ويسيء التصرف؛ وكذلك حكمه - تعالى - وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته، فإنهما يعتريهما الذلُّ.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٩) ، ومسلم (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - .

التعليق

أخبر الله - تعالى - بأن له الأسماء الحسنى: "ولله الأسماء الحسنى" [الأعراف: ١٨٠] في مواضع من القرآن (١) ، ففي ذلك دلالة على:

١ - أن له أسماء.

٢ - وأن هذه الأسماء حسنى.

وحسنى أفعل تفضيل ، لأن أهل اللغة يقولون: حسنى مؤنث أحسن (٢) ، فأسماءه حسنى ، وهذا أكمل من أن يقال: إن أسماءه حسنة ، لأن هذا لا يعطي معنى حسنى ، فحسنى تدل على الحسن وكماله ، فأسماءه أحسن الأسماء ، فلا بد أن يكون حسنها هو الغاية التي ليس فوقها غاية.

وفي هذه الآية رد على:

١ - الجهمية؛ نفاة الأسماء مطلقاً.

٢ - وعلى المعتزلة؛ نفاة المعاني الذين ينفون معاني الصفات ، لأنها إذا كانت لا تدل على صفات لم تكن حسنى ، أفتكون حسنى لألفاظها فقط؟!!

فعند الجهمية هذه الأسماء التي في القرآن وفي السنة ليست أسماءً لله ، وإضافتها إليه مجاز ، وهي أسماء لبعض المخلوقات.

وعند المعتزلة: هي أسماء لله ، لكن لا تدل على معان ، فعلى مذهبهم لا فرق بين عزيز وحكيم ورحيم وقدير ، فكلها تدل على الذات ، ولا تدل على إثبات صفات ، ولهذا يقال: إنها على مذهبهم أعلام محضة ، بمعنى: خالصة،

(١) سبقت الإشارة إليها في صفحة (١٦) .

(٢) لسان العرب (١٣ / ١١٦) ، النحو الوافي (٣ / ٤١٣) ، وانظر: معتقد أهل السنة والجماعة في

أسماء الله الحسنى (٣١١) ، وأسماء الله الحسنى للغصن (٦٧) .

فإن الاسم:

١ - تارة يكون علماً محضاً.

٢ - وتارة يكون صفةً.

٣ - وتارة يكون علماً وصفةً.

فمثال الأول: الإنسان الذي اسمه صالح وليس فيه من الصلاح شيء؛ فصالح بالنسبة له علمٌ محضٌ.
ومثال الثاني: الرجل الذي اسمه محمد وهو رجل صالح، نقول: محمدٌ صالح، فصالح صفة وليس بعلم.
ومثال الثالث: إذا اجتمع الوصف والعلمية؛ كما في اسم الرسول محمد، فمحمد اسم نبينا - عليه الصلاة والسلام - هو علمٌ وصفة، ليس هو مثل من يُسمى من سائر الناس، فمحمد كما يسمى به بعض الناس هذا علمٌ عليه فقط، لكن بالنسبة لنبينا هو علم وصفة، فهو علمٌ دال على شخصه الكريم، ويدل على ما يتصف به من كثرة المحامد، فمحمد اسم مفعول من حمّد، فهو كثيراً ما يحمّد لكثرة محامده - عليه الصلاة والسلام -، وضد محمد: مذمم؛ كما يفترى المشركون ويسبون الرسول ويقولون عنه: مذمم، وهو محمد - عليه الصلاة والسلام - (١)، وسيأتي توضيحٌ أكثر لهذه المسألة (٢).

(١) أخرج البخاري في صحيحه (٣٥٣٣) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم "ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريشٍ ولعنهم؟! يشتمون مذمماً ويلعنون مذمماً، وأنا محمد".

وانظر في معنى الحديث: مجموع الفتاوى (٦٠١ / ١٦)، والصارم المسلول (٣١٨ / ٢)، وشروح الصحيح. (٢) في صفحة (٠٠٠).

فأسماء الله - إذن - أعلام وصفات , ومثل هذه يقول أهل العلم: إنها متحدة من وجه ومختلفة من وجه (١) ، فيصح أن تقول: العزيز هو الحكيم , والحكيم هو الرحيم , ويصح أن تقول: إن العزيز غير الحكيم , والحكيم غير الرحيم؛ فهي متحدة في دلالتها على الذات , فالمسمى واحد والصفات مختلفة. والشيخ أوضح معنى كونها حسنى بما ذكره من الأسماء: كالحي والعليم والرحمن والعزيز والحكيم , فكل اسم متضمن لصفة؛ فمثلاً: الحياة هذه الصفة كاملة في حق الله لكنها في حق المخلوق حياة ناقصة مسبقة بعدم وملحوقه بالموت , وأما حياة الرب فهي حياة كاملة؛ ولهذا نقول: إنها واجبة له تعالى "وتوكل على الحي الذي لا يموت" [الفرقان: ٥٨] "لا تأخذه سنة ولا نوم" [البقرة: ٢٥٥] . وهكذا اسمه العليم؛ فهو يدل على العلم المحيط بكل شيء من صغير وكبير مما كان وما يكون وما لا يكون لو كان كيف يكون.

وهو - سبحانه وتعالى - الرحمن الرحيم؛ وهو أرحم الراحمين، وهو أرحم من الوالدة بولدها.

(١) انظر القاعدة الثانية من قواعد الأسماء وما ذكر هناك من مراجع، ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (٣٣٣) .

القاعدة الثانية:

أسماء الله - تعالى - أعلام وأوصاف (١)

أعلام باعتبار دلالتها على الذات.

وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول: مترادفة لدلالاتها على مسمى واحد، وهو الله - عز وجل -.

وبالاعتبار الثاني: متباينة لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص ف (الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم) ، كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله - سبحانه وتعالى - لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير ... وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف:

١ - لدلالة القرآن عليه؛ كما في قوله تعالى: "وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ" [يونس: ١٠٧] ، وقوله: "وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ" [الكهف: ٥٨] ، فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة.

٢ - ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له

-
- (١) مجموع الفتاوى (٢٠٦ / ٥) ، شرح العقيدة الأصفهانية (١٣٩ وما بعدها) ، جواب الاعتراضات المصرية (ص ١٢٩) ، بدائع الفوائد (١ / ٢٨٥) ، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (١٠٥) ؛ وانظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (٣٣١ مهم) .

علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل.
وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله - تعالى - معانيها من أهل التعطيل وقالوا: إن الله - تعالى - سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا .. وعللوا ذلك: بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليية؛ بل مية لدلالة السمع (١) والعقل على بطلانها.

أما السمع: فلأن الله - تعالى - وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد، فقال تعالى:

"إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ إِنَّهُ هُوَ يَبْدِي وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ"

[البروج] ، وقال تعالى: "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ

الْمَرْعَى بَجَعَلِهِ غَنَاءً أَحْوَى" [الأعلى]؛ ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم

يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي

من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة

الوجود، وكونه واجب الوجود، أو ممكن الوجود، وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره.

وبهذا - أيضاً - علم أن: (الدهر) ليس من أسماء الله - تعالى -؛

(١) قال المؤلف - رحمه الله السمع هو: القرآن والسنة، وسيمر بك هذا التعبير كثيراً فانتبه له. اهـ

قلت: قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كما في جامع المسائل (المجموعة الخامسة / ص

(١٩٣): وهذه الطرق الثلاثة: السمع، والبصر، والعقل = هي طرق العلم.

١ - لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى .

٢ - ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله - تعالى - عن منكري البعث: "وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ" [الجاثية: ٢٤] يريدون مرور الليالي والأيام .

فأما قوله - صلى الله عليه وسلم "قال الله - عز وجل يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار" (١) ، فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله - تعالى -؛ وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله - تعالى -، فيكون معنى قوله: "وأنا الدهر" ما فسره بقوله: "بيدي الأمر أقلب الليل والنهار" ، فهو - سبحانه - خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلب (بكسر اللام) هو المقلب (بفتحها) ، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مراداً به الله - تعالى - .

التعليق

تقدمت الإشارة إلى أن أسماء الله متضمنة لصفات (٢) ، والأدلة على ذلك كثيرة - كما قال الشيخ - ،

١ - تقدم منها قوله: (حسنى) فإن وصفها بأنها حسنى يدل على

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦) وفي مواضع أخر، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(٢) في صفحة (...) .

أنها مشتملة على معانٍ عظيمة ، ودالة على صفات كمال ، إذ لو كانت ألفاظاً مجردة لا تدل على معانٍ لما كانت حسنى .

٢ - أن الله - تعالى - يذكر هذه الأسماء متمدحاً بها ، والاسم العَلَم الذي لا يدل على معنى لا مدح فيه ، إنما المدح بما يتضمنه من المعاني .

٣ - ذِكرُه - سبحانه - للأسماء تعليلاً لأحكامه الكونية والشرعية والجزائية دليلٌ على تضمنها لمعانٍ تناسب هذه الأحكام وأنها مقتضية لها ، وهذا كثير في القرآن ، اقرأ قوله - تعالى : " **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم** " [المائدة: ٣٨] تجده مناسباً لما قبله من الحكم بقطع يد السارق ، وبعدها : " **فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم** " [المائدة: ٣٩] ، وقبلها : " **إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم** " [المائدة: ٣٤] .

ولو كانت أعلاماً محضة لا تدل على معانٍ لما كان لهذه الأسماء مناسبة لما خُتِمَت به ، ولما كان هناك فرق بين ما ذُكِر في الآية وبين أن تقول: إن الله يتوب على من تاب، لأنه شديد العقاب! أو بدل " **والله عزيز حكيم** " تقول: " **إن الله لطيف خبير** " ، فالتذييل بهذه الأسماء لما ذكره الله من أحكامه الشرعية أو الكونية أو الجزائية دليل على تضمنها لمعان ، وهذا الأمر - كما قال الشيخ - أوضح وأجلى من أن يحتاج إلى تطويل في البحث عن دليلٍ له .

والقاعدة التي ذكرها الشيخ رحمه الله - راجعة إلى قضية تَضَمَّنِ الأسماء للصفات (١) ، فهي أعلام وأوصاف . أعلامٌ لدالاتها على ذات الرب ،

(١) شرح الرسالة التدمرية (٧٩ - ٨٠) .

وأوصاف لدلالاتها على المعاني؛ فليست أعلاماً محضة - كما تقوله المعتزلة -، وليست مجرد صفات؛ بل هي صفات وأعلام.

والاسم المشتق في اللغة العربية يدل على صفة وموصوف؛ فإذا قلت: (الكاتب) دلّ على صفة الكتابة وعلى من اتصف بها، فتدل على المعنى وتدل على من قام به ذلك المعنى؛ لكن قد يكون هذا اللفظ علماً عليه، وقد تكون مجرد إخبارٍ باتصافه بتلك الصفة.

لكن أسماء الله:

١ - أعلام - يعني أسماء له دالة عليه -،

٢ - وهي صفات.

يقول الشيخ: إنها باعتبار دلالتها على الذات مترادفة، والمترادف هو: ما تعدد لفظه واتحد معناه، كما يذكرون في اللغة أن الأسد له عدد من الأسماء وكلها تدل على هذا الجنس، ولكن في الحقيقة أن الترادف المحض - الترادف الحقيقي - لا يكاد يوجد في اللغة؛ بل الموجود في اللغة هو هذا النوع: أسماء متحدة من وجه مختلفة من وجه؛ فأسماء السيف والأسد وأسماء الخمر عند أهل الجاهلية تدل على صفات ومعان يقصدونها، فأسماء السيف - مثلاً - متحدة من وجه، فيقال للسيف: الصارم، والمهند، والحسام، والفيصل، والبتار وغير ذلك، وكلها باعتبار أشياء تنسب إليها، فهند نسبة للهند، وحسام باعتبار الحسم؛ وهكذا أسماء الله - تعالى - باعتبار دلالتها على الذات هو مسمى واحد، فتقول: العزيز هو: الرحيم، وهو الحكيم، وهو السميع، وهو البصير. وتقول: إن السميع غير البصير، والحلي غير القيوم، واللطيف غير الخبير، والعزيز غير الحكيم باعتبار المعاني، فهي متحدة في الذات مختلفة في الصفات.

فلا يقال إن أسماء الله متباينة، ولا يقال إنها مترادفة؛ بل لا بد من

التفصيل، فتقول: هي مترادفة في دلالتها على الذات، متباينة في دلالتها على الصفات؛ وهذا النوع قد يعبر عنه بالأسماء المتكافئة (١) .

وذكر شيخ الإسلام أن أسماء الرسول كذلك ، فأسماء الرسول: محمد وأحمد والمحي والحاشر والبشير النذير - صلى الله عليه وسلم - هي أسماء لشخصه الكريم وهي صفات - أيضاً - فأسماء الرسول هي أعلام وصفات (٢) .

فمحمد علمٌ، وهو أشهر أسمائه - عليه الصلاة والسلام -، ولكنه علم وصفة، ليس علماً محضاً كما هي حال من يُسمى بهذا الاسم، لأن أصل محمد هو مَنْ كَثُرَ حَمْدُ الْغَيْرِ لَهُ، فمحمد اسم مفعول من حَمِدَ، وَحَمِدَ أَبْلَغَ مِنْ حَمِدَ، فالرسول - عليه الصلاة والسلام - محمد من حَمِدَ يدل على كثرة حامديه وكثرة حمدهم له، لكثرة صفاته ومحامده - عليه الصلاة والسلام - فهو علمٌ وصفة؛ فأسماء الله - كذلك - أعلام وصفات، هذه هي القاعدة والأمر فيها واضح - والله الحمد والمنة -.

ثم ختم الشيخ بالتنبيه على ما قيل من أن (الدهر) اسم من أسماء الله، وهذا غلط؛ والصواب: أن الدهر ليس من أسماء الله (٣) .

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩) ، الرد على الشاذلي (ص ١٢٢) ، جامع المسائل (المجموعة الرابعة / ص ٤١٤) ، شرح الرسالة التدمرية (٢٨٧، ٢٩٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩ و ٧/ ١٨٦، ٥٧٤ و ١٣/ ٩٩، ٣٣٤، ٣٨٢) ، الرد على الشاذلي (ص ١٢٢) ، وقال في جواب الاعتراضات المصرية (ص ١٣١) : ولهذا كان من أسماء هذا الرسول: محمد، وأحمد، والمحي... ونحو ذلك من الأسماء التي يختصُّ هو بمعاني بعضها، ويختصُّ بكمال معاني باقيها، فليس في الرسل مَنْ يُسَمَّى بأسمائه مطلقاً، وإن كان يشركه في بعض إطلاق بعض أسمائه عليه لمشاركته له في بعض معانيها.

وانظر: شرح الرسالة التدمرية (١٧، ٢٨٨ - ٢٨٩) ، شرح العقيدة الطحاوية (٨٥) .

(٣) أطال ابن تيمية - رحمه الله - الكلام في هذا في مجموع الفتاوى (٢/ ٤٩١ - ٤٩٥) ، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٢٤) .

وقد ذهب ابن حزم - رحمه الله - إلى أن (الدهر) اسمٌ من أسماء الله، وجمع الدكتور محمد بن خليفة التيمي - حفظه الله - في كتابه (معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى) (ص ١٢١ - ١٣٩) ملخصاً ثمانية عشر جمعاً للأسماء الحسنى، ولم ينسب (الدهر) إلا إلى ابن حزم.

وقد عزا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كما في المجموع (٢/ ٤٩٤) هذا القول إلى: نعيم بن حماد، وطائفة من أهل الحديث، والصوفية؛ وقد بحثت عن إسناد رواية نعيم فلم أعثر عليه.

وقوله في الحديث: "وأنا الدهر" لا يريد أنه نفسه هو الدهر، وأن الدهر اسم من أسمائه؛ بل يفسره قوله:
"بيدي الأمر أقلب الليل والنهار" فالله هو المتصرف في الزمان، هو خالق الليالي والأيام ، وهو
المتصرف فيها بما شاء، فكذب الذين يقولون: "وما يهلكنا إلا الدهر" [الجاثية: ٢٤] ، والله أعلم.

وهنا شبهة للمعتزلة نفاة الصفات يقولون: إن إثبات علمٍ قديم، وسمع قديم، وبصر قديم يستلزم تعدد
القدماء، وأخص أوصاف الإله القدم فيلزم من ذلك تعدد القدماء. ويقولون: القديم واحد والإله
واحد، فلا يوصف بالقدم المطلق إلا واحد، فإذا أثبتنا عدداً من هذه المعاني فقد أثبتنا قدماء، فيلزم
من ذلك تعدد الإله - وهذه شبهة شيطانية - (١) .

والجواب عنها - مثل ما قال الشيخ: إن تعدد الصفات لا يستلزم تعدد الإله، لأن الإله بصفاته واحد.
وقولهم هذا باطل في العقل؛ فهل يقال لمن تعددت صفاته من المخلوقات إنه أشياء كثيرة؟! فالإنسان
الذي له عدة صفات هل يكون بتلك الصفات أعداداً كثيرة؟! هو واحد بصفاته وأقل ما يقال من
صفات الإنسان: شيء موجود ، قائم بنفسه ، ممكن ، وهو بهذه المعاني شيء واحد؛ فإثبات الصفات
وإن كانت قديمة لا يلزم منها تعدد الإله، لأنها تابعة له قائمة به ليست أشياء مستقلة ، ولهذا حرم نداء
الصفة ، ونص العلماء على أنه لا يجوز أن تقول: يا رحمة الله، يا

(١) انظر: شرح الرسالة التدمرية (٣٣٨ وما بعدها) .

عزة الله، يا قدرة الله (١) ؛ لأن هذا يقتضي أن رحمة الله شيء قائم بنفسه يسمع ويخاطب ويدعا ويرجى؛ بل يقال: يا الله أسألك برحمتك ، فيجعل الرحمة وسيلة ، ويتوسل إلى الله بصفته - والله أعلم

•-

(١) ذهب شيخ الإسلام - رحمه الله - كما في تلخيص الاستغاثة (ص ٨٠) إلى كفر من دعا صفات الله وكلماته، وذكر أن هذا باتفاق المسلمين.

وقد سئل الشارح - حفظه الله - السؤال الآتي: ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث" . فهل يجوز الاستغاثة بصفات الله، ودعاؤه بصفاته كما ورد في هذا الحديث؟
فأجاب: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقوله - صلى الله عليه وسلم - في الحديث: "برحمتك أستغيث" هذا من قبيل التوسل لا من قبيل دعاء الصفة، مثل: أسألك يا الله برحمتك، وفي دعاء الاستخارة: "أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك" صحيح البخاري (١١٦٦) ، ومثله الاستعاذة بالصفة، كقوله - صلى الله عليه وسلم "أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك" صحيح مسلم (٤٨٦) ، وكقوله - صلى الله عليه وسلم "أعوذ بكلمات الله التامات" صحيح مسلم (٢٧٠٨) .

كل هذا من نوع التوسل إلى الله بصفاته، وهو من التوسل المشروع، وأما دعاء الصفة فلم يرد في الأدعية المأثورة، ولا يمكن أن يكون مشروعاً؛ لأن دعاء الصفة كقولك: يا رحمة الله، يا عزة الله، يا قوة الله. تقتضي أن الصفة شيء مستقل منفصل عن الله يسمع ويحجب، فمن اعتقد ذلك فهو كافر، بل صفات الله قائمة به، وليس شيء منها إله يدعى، بل الله بصفاته إله واحد، وهو المدعو والمرجو والمعبود وحده لا إله إلا هو؛ والله أعلم.

المصدر: http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa

Itemid=&catid=&id=٣٠٩٣٨&task=view=٣٥ وانظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٠٠٠) ، ومجموع

فتاوى الشيخ ابن عثيمين (١٦٤ / ٢ - ١٦٥) .

القاعدة الثالثة:

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدد، تضمنت ثلاثة أمور (١) :

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله - عز وجل - .

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله - عز وجل - .

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى:

"إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" [المائدة: ٣٤] ؛ لأن مقتضى

هذين الاسمين أن يكون الله - تعالى - قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

* مثال ذلك: (السميع) يتضمن إثبات السميع اسماً لله - تعالى -، وإثبات السمع صفة له، وإثبات

حكم ذلك ومقتضاه وهو: أنه يسمع السر والنجوى؛ كما قال تعالى: "وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

بَصِيرٌ" [المجادلة] .

وإن دلت على وصف غير متعدد تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله - عز وجل - .

(١) مجموع الفتاوى (٣٦ / ٩٥) ، جامع الرسائل (المجموعة الثانية / ٢٢) ، بدائع الفوائد (١ / ٢٨٦) .

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها الله - عز وجل - .

* مثال ذلك: (الحي) يتضمن إثبات الحي اسماً لله - عز وجل - ، وإثبات الحياة صفة له .

التعليق

الفعل والوصف تارة يتعدى إلى معمول، وتارة يكون لازماً لا يتعدى إلى معمول .

قال الشيخ: مثل (الحي) ؛ فالحي ليس فيه الحي على كذا أو الحي في كذا ، فالحي إنما يدل على الاسم وصفة الحياة فقط ، وهكذا العزيز والحكيم ليس فيه تعدٍ ، وكذلك القدوس والسلام .

والمتعدي هو الذي يكون له معمول سواءً تعدى إليه بنفسه أو بحرفٍ مثل: سميع يدل على مسموع فيدل على:

١ - الاسم .

٢ - والصفة .

٣ - وثبوت السمع ؛ أي: أنه تعالى يسمع الأصوات .

وكذلك الغفور يدل على:

١ - الاسم .

٢ - والوصف .

٣ - ويدل على حصول المغفرة للمذنبين .

ومثل هذا: (الخالق أو الخلاق) ، (الرازق والرزاق) كلها من الأوصاف المتعدية ، بخلاف

(القوي) فهو مثل (الحي) .

القاعدة الرابعة:

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام (١) .

* مثال ذلك: (الخالق) يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة.

ويدل على الذات وحدها، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن.

ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: "لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا" [الطلاق: ١٢] .

ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووقفه الله - تعالى - فهماً للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

واعلم أن اللازم من قول الله - تعالى - وقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا صحَّ أن يكون لازماً فهو حق؛ وذلك:

١ - لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق.

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٨٥ و ١٠/ ٢٥٤ و ١٣/ ٣٣٣ - ٣٣٦، ٣٨٣) ، وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥) .

وانظر لأقسام الدلالات اللفظية: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (١٩) ، وضوابط المعرفة (٢٧) وغيرها من كتب علم أصول الفقه والمنطق.

٢ - ولأن الله - تعالى - عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

وأما اللازم من قول أحدٍ سوى قول الله ورسوله، فله ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ يُذَكَّرَ للقائل ويلتزم به؛ مثل أن يقول مَنْ ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله - عز وجل - أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك؛ فإن الله - تعالى - لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد، ولا نفاذ لأقواله وأفعاله؛ كما قال تعالى: "قُلْ

لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ

مَدَدًا" [الكهف: ١٠٩] . وقال: "وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ

أَنْجَارٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" [لقمان: ٢٧] . وحدوث آحاد فعله - تعالى - لا

يستلزم نقصاً في حقه.

الحال الثانية: أَنْ يُذَكَّرَ له ويمنع التلازم بينه وبين قوله؛ مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله - تعالى - مشابهاً للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما أُلزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائحة به، كما أنك أيها النافي للصفات ثبتت لله - تعالى - ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأبي فرق بين الذات والصفات؟!.

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع؛ فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلى القائل،

١ - لأنه يَحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم.
٢ - ويَحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.
فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضائق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك (١).

التعليق

هذه القاعدة مبنية على أنواع الدلالة.
وهي تارة تكون بالمطابقة وهي: دلالة اللفظ على كل معناه.
ودلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على بعض معناه.
أما دلالته على أمر خارج عنه؛ فهذه دلالة التزام.
مثال ذلك: (البيت) يدل على كل تركيباته دلالة مطابقة.
ويدل على الأبواب دلالة تضمن، فإذا ذكر البيت نفهم أن فيه أبواباً، وأن فيه حيطاناً فدلالته على وجود الحيطان والأبواب دلالة تضمن.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٢١٧ مهم، و ٣٥ / ٢٨٨)، القواعد الكلية (٢٥٤، ٥١٥).

أما دلالاته على أمر خارج عنه، فهذه دلالة التزام؛ كدلالاته على الباني، لأنَّ هذا البناء لا بد له من بانٍ. وهكذا كل فعل فإنه يستلزم فاعلاً، وكذلك المفعول يستلزم فاعلاً.

وهكذا أسماء الله تدل على ذات الرب وصفاته بالمطابقة.

وعلى أحدهما بالتضمن.

وعلى معنى آخر باللزوم.

ومثّل الشيخ لهذا بالخالق.

ثم استطرد الشيخ فتكلم عن مسألة اللزوم، ومن القواعد: أن لازم الحق حق، ولازم الباطل باطل؛ فما يلزم من كلام الله وكلام رسوله فهو لازم، وهو مراد لهما؛ لأن الله عالم بما يلزم من كلامه ومن

كلام رسوله.

أما المخلوق فعلى التفصيل الذي ذكره الشيخ (١)، والله أعلم.

(١) شرح الرسالة التدمرية (٣٧٨) .